الملف

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة: الإستقرار وزيادة التعرفة ينعكسان إيجاباً

يعاني قطاع الاستشفاء في لبنان، كغيره من القطاعات، من تأثير الازمات المتراكمة على الصعيدين المالي والاقتصادي، لا سيما ازمة ارتفاع أسعار الطاقة عالميا نتيجة الحرب الاميركية - الاسرائيلية على ايران وتداعياتها على منطقة الشرق الاوسط، مما انعكس ارتفاعا على اسعار المواد الطبية الاستهلاكية، إلى جانب التفاوت في اسعار التعرفة الطبية من قبل وزارة الصحة والهيئات الضامنة الاخرى

يؤمن قطاع الاستشفاء الخاص حوالي 80% من القطاع الاستشفائي، بينما تؤمن المستشفيات الحكومية في الحد الاقصى 20 إلى 25% من الاعمال الاستشفائية في لبنان. وعلى الرغم من كل الظروف الصعبة، لا يزال لبنان يتمتع بنظام استشفائي في القطاع الخاص مشهود له في الشرق والغرب. وفي حال وجد الاستقرار، ستحظى السياحة الاستشفائية بموقع مهم مجددا لأن لبنان يتقدم في هذا القطاع على سائر الدول العربية، ويستطيع تاليا ان يلعب دورا مهما في السياحة الاستشفائية لسنوات عديدة.
"الامن العام" التقت نقيب اصحاب المستشفيات الخاصة في لبنان الدكتور بيار يارد.

■ كيف تقيّمون واقع المستشفيات الخاصة في لبنان اليوم، في ظل الازمات الاقتصادية والمالية المتراكمة التي يمر بها القطاع الصحي؟
□ وضع المستشفيات حاليا هو وضع صعب مثل أي قطاع آخر، وهذا الوضع ناجم عن الغلاء الفاحش في اسعار المحروقات وخاصة مادة المازوت. وبسبب الحرب والازمة العالمية في الطاقة، طاول الغلاء كل المواد الطبية الاستهلاكية، يعني ما نستهلكه من مستلزمات طبية، وكذلك الادوية حيث ارتفعت اسعارها بسبب غلاء الشحن والمواد الأساسية. كل ذلك انعكس سلبا على المستشفيات، اضافة الى عدم زيادة تعرفة الاعمال الطبية في المستشفيات، لا في القطاع الرسمي ولا في القطاع الخاص، وما زلنا نعاني من هذا الامر حتى اليوم.

■ الى اي مدى اثرت الازمة الاقتصادية وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين، على قدرة المستشفيات الخاصة على الاستمرار وتقديم خدمات صحية ذات جودة؟
□ القدرة الشرائية للمواطنين تراجعت، واصبحنا نرى ان قدرات المرضى باتت محدودة لدفع الفروقات، لا سيما وان تعرفة الضمان تمثل كلفة 50% من الكلفة الفعلية للاستشفاء، وكذلك تعرفة وزارة الصحة. وفقا لقرار الوزارة، يلزم من هو تحت عمر 65 سنة أن يدفع 35% من الفاتورة ومن هم فوق الـ 65 يدفعون 20%، اضافة الى بعض الفحوص والاعمال الطبية التي لا تغطيها وزارة الصحة أو الضمان، مما يضطر المريض الى دفع هذه الفروقات. كذلك الامر، فان عددا كبيرا من المرضى اصبحوا غير قادرين على دفع مبلغ التأمين، أو تراجع البعض من الدرجة الاولى إلى الثانية، أو انتقلوا من شركات التأمين نحو صناديق التعاضد.

■ كيف تصفون العلاقة الحالية بين المستشفيات الخاصة والجهات الضامنة، لا سيما الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووزارة الصحة وشركات التأمين؟ وهل تغطي التعرفات المعتمدة الكلفة الفعلية للاستشفاء؟
□ هذا الامر ينعكس على التوازن المالي للمستشفيات التي لا تستطيع حاليا تأمين زيادة على الرواتب للموظفين، بسبب زيادة المصاريف والمداخيل التي تتراجع أو تبقى كما هي. نحن نطالب دائما بزيادة التعرفة، لكننا نواجه من قبل وزارة الصحة والضمان والطبابة العسكرية وتعاونية الموظفين، بأن الميزانية لا تسمح ولا توجد اعتمادات اضافية من اجل زيادة التعرفة. كما ان شركات التأمين الخاصة تعطينا ما بين 80 و85% من تعرفة العام 2019 للاعمال الاستشفائية داخل المستشفى، ونحو 50% للفحوص الخارجية من تعرفة العام نفسه. هذا الامر مجحف بحق المستشفيات، لأن شركات التأمين تستوفي من المؤمن تعرفة توازي تعرفة 2019 لا بل زادت عن تعرفة التأمين لهذا العام، فيما نحن نقوم بمشاورات مع شركات التأمين، علما انها زادت السنة الماضية 5%. هذه الزيادة كان تأثيرها على الفاتورة في حدود 2 أو 3%، وهذا الامر لم ينعكس ايجابا على مداخيل المستشفيات، وما زلنا في الدوامة نفسها، لا بل ان مصاريفنا زادت. لذا نحن نطالب شركات التأمين بزيادة التعرفة 25% ونأمل منها التجاوب مع هذا المطلب.

■ ما ابرز التحديات التي تواجه المستشفيات الخاصة اليوم، لا سيما على صعيد ارتفاع كلفة التشغيل، تأمين الادوية والمستلزمات الطبية والمحروقات والطاقة؟
□ التحديات التي تواجهنا هي تحديات وجودية، فغلاء الطاقة يثقل كاهل المستشفيات بمصاريف غير ذات جدوى. بمعنى انه، عندما يدفع المستشفى 200 او 300 او 400 الف دولار شهريا ثمن مازوت، فهذا مبلغ هائل جدا، فكم يجب أن يربح المستشفى من اجل تأمين هذه المصاريف؟ هذا ما سينعكس سلبا على عدم قدرتنا على تحسين اوضاع الموظفين والعاملين في القطاع الاستشفائي. حاليا، جاءت ايضا زيادة بدل النقل في القطاعين العام والخاص، ومن الطبيعي اننا نشعر مع الموظفين والممرضين والممرضات، لكننا في حالة صعبة جدا. ثمة مستشفيات كثيرة اضطرت أن تخفف عدد أسرتها، لكي تخفف من استهلاك الطاقة وتخفف من طواقمها التمريضية، ولكي تستطيع التوفير في الرواتب من اجل أن تتمكن من الاستمرار. هذا الامر ينطبق على الكثير من المستشفيات، علما أنها تعاني بسبب الوضع الاقتصادي من تناقص عدد المرضى الذين عادة ما يقومون باجراء فحوص خارجية أو حتى يدخلون إلى المستشفى. كما نلاحظ وصول حالات متقدمة جدا الى قسم الطوارئ، بسبب ضعف القدرة المادية عند الناس التي تتجنب دخول المستشفى بسبب محدودية قدراتها.

■ في ظل هجرة الاطباء والممرضين والكفاءات الطبية، ما انعكاس هذا الواقع على القطاع الاستشفائي في لبنان؟ وهل تواجه المستشفيات الخاصة صعوبة في الحفاظ على الكوادر الطبية والتمريضية المتخصصة؟
□ هجرة الاطباء والممرضات خفت اليوم نوعا ما بسبب الوضع المتأزم في بعض الدول العربية. فهجرة الاطباء إلى الدول العربية توقفت، وقد حصل العكس تماما حيث جاءنا اطباء من دول عربية ودول الخليج.


نقيب اصحاب المستشفيات الخاصة في لبنان الدكتور بيار يارد.

> نؤمن حوالي 80% من الاستشفاء في لبنان

لقد عاد هؤلاء الى لبنان، اولا لأن الوضع كان قد استقر نسبيا في القطاع الاستشفائي عامي 2024 و2025، وخصوصا لناحية اتعاب الاطباء والمداخيل، وثانيا لأن الظروف الامنية في اكثر من دولة عربية انعكست سلبا على اوضاع الاطباء والممرضات. لذلك حصلت هجرة عكسية، علما أن الوضع في اوروبا ليس افضل بكثير وخصوصا على الصعيد الاقتصادي، لذلك لم تعد هناك هجرة اليوم من الاطباء اللبنانيين إلى الخارج. لقد لاحظنا أن الأطباء من الخريجين الجدد الذين يتابعون اختصاصاتهم في اوروبا وكندا واميركا يفضلون البقاء في هذه الدول للحصول على الجنسية، وعلى اذن مزاولة المهنة في هذه الدول التي تقوم بتشجيعهم على البقاء لديها بسبب حاجتها إلى الاطباء وخاصة في دول مثل فرنسا والمانيا وبلجيكا، مما انعكس على كل القطاع الطبي، لكن نأمل في ان تستقر الاوضاع في لبنان ويعود هؤلاء إلى بلدهم.

■ كيف اثرت الاوضاع الامنية والحروب والازمات المتلاحقة في لبنان على عمل المستشفيات الخاصة، وعلى خططها للاستعداد للطوارئ والكوارث؟
□ ان القطاع الاستشفائي هو قسم مهم من القطاع الاقتصادي والمالي في البلد وهذا القطاع نفتخر به على الرغم من كل الظروف الصعبة وكل الازمات التي مررنا بها، ولأنه لا يزال قطاعا استشفائيا ناجحا بسبب وجود ادارات فعالة للمستشفيات واطقم طبية واستشفائية من ممرضين وممرضات لديهم الخبرة ويملكون الحماسة لخدمة المريض. هذا القطاع يعوض عن الوضع الاقتصادي الصعب من خلال الجهود الجبارة من قبل الادارات والعاملين فيه من اجل الحفاظ على المستوى المطلوب. لكن هذه القدرة لديها حدود، لذلك نرفع الصوت ونحذر وندعو إلى تحرك القيمين في القطاعين الرسمي والخاص لمساعدتنا من أجل الحفاظ على هذا المستوى الطبي الرفيع في لبنان. لا يزال المريض في لبنان يجد الطبيب عند الحاجة وفي أي وقت، كما يستطيع الدخول إلى الطوارىء وتلقي العلاج واجراء الفحوص، كذلك لا تزال حتى اليوم التسهيلات موجودة وفعالة. لكن، لكي نحافظ على هذه الميزات، نحن بحاجة إلى التضامن ومساعدة القطاع الاستشفائي لكي يحافظ بدوره على هذه القدرات في هذه الظروف الصعبة. غايتنا مساعدة المريض وتأمين كل من يحتاجه على صعيد الاستشفاء اللائق والجيد بطرق طبية حديثة، لكن كل الناس يجب أن تعلم بأن هذا الطب الحديث والادوية الجديدة والتقنيات المتطورة مكلفة جدا. انا اقول دائما هناك جهة يجب ان تدفع هذه الكلفة، الجهة الضامنة أو الدولة أو المريض، أو الطرفين بالتكافل والتضامن بين الجهة الضامنة والمريض، وهذا واقع لا يمكننا ◄



◄ الخروج منه. هناك عمليات جراحية تكلف اليوم عشرات آلاف الدولارات، وثمة ادوية يبلغ ثمنها آلاف الدولارات، وهناك علاجات صعبة وطويلة. كل هذا يحتم وجود اموال طائلة تستخدم في هذا القطاع، وهذا الامر لا يمكن تأمينه بدون وجود مال لتغطية كل هذه النفقات مع تفهمنا للوضع المالي للناس.

■ هناك حديث متزايد عن تفاوت القدرة على الحصول على الرعاية الصحية بين اللبنانيين. كيف يمكن تحقيق التوازن بين استدامة المستشفيات الخاصة وضمان حق المواطن في الحصول على رعاية صحية لائقة؟

□ المستشفيات في القطاع الخاص لا تزال في مستوى جيد جدا. فالجسم البشري الذي يضم طاقم الاطباء والعاملين في القطاع ممتاز، ويشكل حجر الزاوية في القطاع. كذلك تعتبر الادارات التي تتمتع بروح تجدد دائم وتوق نحو الافضل، صمام امان لهذا القطاع. ما ينقصنا وما نحتاج اليه في القطاع الخاص، هو الاستقرار الامني والسياسي الذي ينعكس ايجابا على المرضى واعداد المرضى وعلى السياحة الطبية والسياحة الاستشفائية من الخارج. هذا الاستقرار يساعد على انتعاش الاقتصاد وتحسين الوضع المالي، لذا نحن ننتظر ونأمل انخفاض اسعار النفط والبترول لكي تخف الكلفة علينا، وهذا الامر ينعكس ايضا على كلفة المواد الطبية عالميا.

> **نطالب بدعمنا في مجال الطاقة واسعار تفضيلية للكهرباء**

■ كيف تتصورون مستقبل المستشفيات الخاصة في لبنان؟ وهل انتم متفائلون بقدرة القطاع على النهوض واستعادة دوره الاقليمي في مجال الاستشفاء؟

□ القطاع الاستشفائي في حاجة الى تعديل التعرفة وزيادتها من قبل الهيئات الضامنة الرسمية وكذلك تعرفة شركات التأمين، مما ينعكس ايجابا على ميزانية المستشفيات وتأمين فائض يساعدها في عملية التطوير وشراء المعدات الحديثة. القطاع الاستشفائي في لبنان لديه مستقبل زاهر في حال تأمن الاستقرار، ونحن مع كل هذه الظروف الصعبة ما زلنا نتمتع بنظام استشفائي في القطاع الخاص مشهود له في الشرق وحتى في الغرب. حتى اليوم يأتينا مرضى من اميركا وكندا واوروبا ويطلبون مواعيد لاجراء فحوص او عمليات جراحية في لبنان. وفي حال ساد الاستقرار في لبنان، سيكون للسياحة الاستشفائية موقع مهم لأننا نتقدم في القطاع الاستشفائي الخاص على سائر الدول العربية، ونستطيع ان نلعب دورا مهما في السياحة الاستشفائية لسنوات عديدة.

■ ما الذي تطالبون به تحديدا من الدولة اللبنانية في المرحلة المقبلة لانقاذ القطاع الاستشفائي الخاص وتعزيز قدرته على الاستمرار؟ وهل ترون ان هناك رؤية وطنية واضحة لاصلاح القطاع الصحي؟

□ طبعا، هناك دور للدولة عليها القيام به حاليا وهو دعم القطاع الاستشفائي الخاص لأن هذا القطاع يؤمن حوالي 80% من القطاع الاستشفائي ككل، بينما المستشفيات الحكومية تؤمن في الحد الاقصى 20 الى 25% من الاعمال الاستشفائية في لبنان. كذلك فان مستشفيات القطاع الخاص لديها تقنيات وعمليات تجريها غير متوافرة لدى القطاع الحكومي، رغم ان القطاع الحكومي تقدم واصبح افضل من السابق، ولكن لا يزال لديه نقص في امور كثيرة. ان الدينامية الموجودة في القطاع الخاص يمكن تعزيزها ودعمها من قبل الدولة، بما ينعكس ايجابا على الدولة ككل وعلى الوضع الاقتصادي بشكل عام، لأن ذلك يسمح بزيادة رواتب الموظفين وايجاد حركة في السوق مع الموردين ويوفر زيادة السياحة الطبية. لذلك، نحن نطلب من الحكومة دعمنا في مجال الطاقة لجهة الأسعار التفضيلية في المازوت والكهرباء، لأن ميزانية الطاقة تلتهم غالبية مصاريف المستشفيات.

